حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

# قراءة متأنية في أرقام البطالة

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/05/15

البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخرا حول سوق العمل تظهر تحسنا طفيفا في معدل البطالة، حيث انخفض بأقل من واحد في المائة خلال العام 2010 ليصل إلى 23.7%. ولكن هذا المعدل يظل مرتفعا جدا بكافة المعايير. بل إن قراءة متأنية لأرقام البطالة تظهر أن حجم المشكلة أكبر بكثير مما يوحي به هذا المعدل. فعدد العاطلين عن العمل، في الواقع، لم ينخفض وظل حوالي 234 ألف شخص خلال الربع الأخير من العام 2010 (مقارنة مع حوالي 233 ألف شخص منتصف العام 2009). أما الانخفاض البسيط في "معدل" البطالة فيعود إلى عاملين، الأول انسحاب أعداد كبيرة من سوق العمل، والثاني زيادة العمالة في إسرائيل والمستوطنات. بالنسبة للعامل الأول، فقد زاد حجم السكان في سن العمل بحوالي 63 ألف شخص خلال العام 2010 بينما زاد حجم قوة العمل بحوالي 25 ألف شخص فقط، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة المشاركة في قوة العمل من 41.6% إلى 41.1% خلال تلك الفترة. أما بالنسبة للعامل الثاني، فقد زاد عدد العاملين في إسرائيل بحوالي ستة آلاف عامل خلال العام 2010، ليصل عددهم في الربع الأخير من ذلك العام إلى 79 ألف عامل، منهم تسعة آلاف شخص يعملون في المستوطنات (هل يتذكر أحد قرار منع العمل في المستوطنات!!!).

من ناحية أخرى، فإن معدل البطالة المذكور أعلاه يخفي أبعادا أكثر خطورة لأنه يعتمد على تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة، والذي يستثني عددا كبيرا من الأشخاص الذين لا يعملون ولكنهم لم يبحثوا عن عمل خلال فترة المسح نتيجة اليأس الذي أصابهم بعد فشلهم في الحصول على عمل لفترة طويلة. وتشير بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني أن عدد هؤلاء العمال المحبَطين وصل إلى 86 ألف شخص عام 2010، ما يرفع عدد العاطلين عن العمل بالمفهوم الموسع للبطالة إلى 317 ألف شخص، ويرفع معدل البطالة إلى حوالي 30%. وإذا أضفنا إلى ذلك حجم العمالة المحدودة (الذين يعملون أقل من 35 ساعة أسبوعيا)، والذين وصل عددهم إلى حوالي 70 ألف شخص عام 2010، فإن المعدل الحقيقي للبطالة أعلى بكثير من الأرقام الرسمية التي يتم الإعلان عنها.

ويمكن النظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، فحجم قوة العمل في فلسطين (حسب التعريف الموسع) بلغ 1.062 مليون شخص عام 2010، وعدد الذين يعملون في السوق المحلي بلغ حوالي 667 ألف (منهم حوالي 180 ألف في القطاع العام)، أي أن هناك فجوة تقارب 400 ألف عامل لم يستطع السوق المحلي أن يستوعبهم. أضف إلى ذلك نسبة غير معروفة من قوة العمل هاجرت لتعمل في الخارج نظرا لعدم وجود فرص عمل لها داخل فلسطين، ما يعني أن حجم فجوة الطلب على العمالة أكبر من الرقم المذكور. والذي يتابع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يلاحظ أن هذه الفجوة تزداد عاما بعد عام، ما يعكس عدم قدرة السوق المحلي على توفير فرص عمل للأشخاص الذين يدخلون إليه سنويا. وهذا يعني استمرار، وربما تفاقم، مشكلة البطالة والاعتماد بالتالي على تصدير العمالة إلى إسرائيل أو إلى دول الخليج وغيرها للتخلص من الفائض الكبير في الأيدي العاملة الفلسطينية. ولا شك أن التكلفة الاقتصادية (والسياسية والاجتماعية) لهذه المشكلة كبيرة جدا، وقد لا يستطيع اقتصاد صغير مثل الاقتصاد الفلسطيني تحملها لفترات طويلة.

إن معالجة مشكلة البطالة لا تكمن في تصدير العمالة، بل تتطلب خلق فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني لتقليل الاعتماد على إسرائيل في استيعاب العمالة الفلسطينية الفائضة، ومن أجل وقف نزيف هجرة الأدمغة الفلسطينية إلى الخليج وأوروبا وأمريكا. وهذا يتطلب تشجيع القطاع الخاص بالذات على خلق وظائف جديدة من خلال توفير الحوافز الملائمة والتشريعات اللازمة والبيئة المناسبة والمشجّعة للاستثمار الخاص، وليس تضخيم القطاع العام.

ملاحظة أخيرة. فبالإضافة إلى ارتفاع حجم وتكلفة البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، فإن أعباءها لا تتوزع بشكل متساو بين فئات المجتمع، فهي أكثر قسوة على صغار السن، حيث تظهر البيانات أن معدل العاطلين عن العمل (حسب تعريف منظمة العمل الدولية) يصل إلى أكثر من 40% لمن هم في سن 20–24 سنة، ومعظم هؤلاء من الخريجين الجدد الذين يبحثون عن فرص عمل لأول مرة. وهو أعلى في قطاع غزة، حيث يصل معدل البطالة إلى 38% مقارنة مع 17% في الضفة الغربية؛ وأعلى لدى الإناث حيث تصل النسبة إلى 27% مقارنة مع 23% للذكور. وترتفع هذه النسبة بشكل كبير لدى بعض الفئات في مناطق معينة. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة البطالة خلال العام 2010 لمن هم في سن 15–24 سنة في قطاع غزة حوالي 63%، وللإناث في نفس السن والمنطقة حوالي 76%. وهذا يعني انعدام فرص العمل تقريبا في بعض المناطق لبعض فئات المجتمع، مما يرفع معدل الإعالة، ويزيد من مشكلة الفقر، ويضاعف من الضغوط على المساعدات الإغاثية التي تقدمها الدول المانحة. وبالتالي لا عجب أن نجد أن حوالي 71 بالمائة من سكان غزة يعتمدون على المعونات الدولية، حسب التقرير الأخير للبنك الدولي. المطلوب هو إعطاء اهتمام خاص لبعض الفئات المهمّشة في المجتمع الفلسطيني وبعض المناطق التي تعاني أكثر من غيرها

من عبء البطالة، من خلال توفير مشاريع وخلق فرص عمل لتلك الفئات وفي تلك المناطق بالذات للاستغناء عن المعونات والمساهمة في الإنتاج المحلي الفلسطيني.